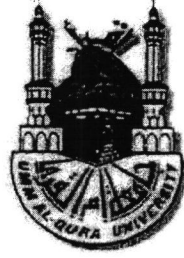


KINGDOM OF SAUDI ARABIA
MINISTRY OF HIGHER EDUCATION
Umm Al Qura University
University College Qunfudah
Department of Islamic Studies



المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى
الكلية الجامعية بالقنفذة

مقرر

الاصول
رقم ١٢١

(انتساب)
(انتساب)

قسم اللغة العربية

تدريس المقرر:

د. شكري السيد دياب.

مقدمة

الصَّرْفُ، ويُقال له: التصريفُ.

هو لغةٌ: التغييرُ، ومنه {تصريفُ الرياحِ}؛ أي تغييرها.

واصطلاحًا بالمعنى العملي: تحويلُ الأصلِ الواحدِ إلى أمثلةٍ مختلفةٍ، لِمَعَانٍ مقصودةٍ، لا تحصلُ إلا بها، كاسمي الفاعلِ والمفعولِ، واسمِ التفضيلِ، والتثنيةِ والجمعِ، إلى غير ذلك. وبالمعنى العلمي: علمٌ بأصول يُعرَفُ بها أحوالُ أبنيةِ الكلمةِ، التي ليست بإعرابٍ ولا بناءٍ.

وموضوعه: الألفاظُ العربيةُ من حيث تلك الأحوالِ، كالصحَّةِ والإعلالِ، والأصالةِ والزيادةِ، ونحوها.

ويختصُّ بالأسماءِ المتمكِّنةِ، والأفعالِ المتصرفَةِ.

وما ورد من تثنيةِ بعضِ الأسماءِ الموصولةِ وأسماءِ الإشارةِ، وجمعها وتصغيرها، فصوريٌّ لا حقيقيٌّ.

وواضعه: معاذ بن مُسلمِ الهَرَّاءِ، بتشديدِ الراءِ، وقيل سيدنا عليٌّ رضي الله عنه. ومسائله: قضاياها التي تُذكرُ فيه صريحًا أو ضمَّنًا، نحو: كلُّ واوٍ أو ياءٍ تحرَّكتْ وانفتح ما قبلها قلبت ألفًا، ونحو: إذا اجتمعت الواو والياء وسُبقت إحداهما بالسكون، قلبت الواو ياءً، وأدغمت في الياء، وهكذا.

وثمرته: صَوْنُ اللسانِ عن الخطأِ في المفرداتِ، ومراعاةُ قانونِ اللغةِ في الكتابةِ. واستمداؤه: من كلامِ الله تعالى، وكلامِ رسوله صلى الله عليه وسلم، وكلامِ العربِ. وحكمُ الشارعِ فيه: الوجوبُ الكِفائيُّ.

والأبنيةُ: جمعُ بناءٍ، وهي هيئةُ الكلمةِ الملحوظةُ، من حركةٍ وسكونٍ: وعددِ حروفٍ، وترتيبٍ.

والكلمةُ: لفظٌ مفردٌ، وضعه الواضعُ ليدلَّ على معنى، بحيث متى ذُكر ذلك اللفظُ، فُهمَ منه ذلك المعنى الموضوع هو له.

الميزان الصرفي

١- لما كان أكثرُ كلماتِ اللغة العربية ثَلَاثِيًّا، اعتبر علماءُ الصرفِ أنَّ أصولَ الكلماتِ ثلاثةُ أحرف، وقابلوها عند الوزن بالفاء والعين واللام، مصوَّرةً بصورةِ الموزون، فيقولون في وزن قَمَرٍ مَثَلًا: فَعَلَ، بالتحريك، وفي حِمْلٍ: فَعَلَ بكسر الفاء وسكون العين، وفي كَرَمٍ: فَعُلَ، بفتح الفاء وضم العين، وَهَلَمَّ جَرًّا، وَيُسَمُّونَ الحرفَ الأوَّلَ فاءَ الكلمة، والثاني عينَ الكلمة، والثالث لامَ الكلمة.

٢- فإذا زادت الكلمة عن ثلاثة أحرف:

فإن كانت زيادتها ناشئة من أصلٍ وَضِعَ الكلمة على أربعة أحرف أو خمسة، زدتَ في الميزان لأمًّا أو لامين على أحرف "ف ع ل"، فتقول في وزن دَحْرَجٍ مَثَلًا: فَعَلَّلَ، وفي وزن : (جَحْمَرِش = فَعَلَّلِل) .

وإن كانت ناشئة من تكرير حرف من أصول الكلمة كَرَرَّتْ ما يقابله في الميزان، فتقول في وزن قَدَمٍ مَثَلًا، بتشديد العين: فَعَّلَ، وفي وزن : (جَلَبَبَ: فَعَلَّلَ)، ويقال له: مُضَعَّفُ العين أو اللام.

وإن كانت الزيادة ناشئة من زيادة حرف أو أكثر من حروف "سألتمونيها" التي هي حروف الزيادة، قابلتَ الأصول بالأصول، وَعَبَّرْتَ عن الزائد بلفظه، فتقول في وزن قائم، مَثَلًا: فاعِل، وفي وزن : (تَقَدَّمَ: تَفَعَّلَ)، وفي وزن : (استخرج: استَفَعَلَ)، وفي وزن : (مجتهد: مُفْتَعِل)، وهكذا.

وفيما إذا كان الزائد مبدلاً من تاء الافتعال، يُنطَقُ بها نظراً إلى الأصل، فيقال مثلاً في وزن : (اضطراب: افتعل)، لا (افطعل)، وقد أجازهُ الرضيّ.

٣- وإن حصل حذف في الموزون حُذِفَ ما يقابله في الميزان، فتقول في وزن قُلِّ مَثَلًا: فُلٌّ: وفي وزن قاضٍ: فاعٍ، وفي وزن عِدَّة: عِلَّة.

٤- وإن حَصَلَ قلبٌ في الموزون، حصل أيضاً في الميزان، فيقال مثلاً في وزن جاه : عَفَل، بتقديم العين على الفاء .

تقسيم الفعل إلى صحيح ومعتل

ينقسم الفعل إلى صحيح، ومعتلّ.

فالصحيح: ما خلت أصوله من أحرف العلة، وهى الألف، والواو، والياء، نحو:

كَتَبَ وَجَلَسَ.

ثم إن حرف العلة إن سكن وانفتح ما قبله يسمى ليناً، كَثَوْبٌ وَسَيْفٌ، فإن جانسه ما قبله من الحركات يسمى مدّاً، كَقَالَ يَقُولُ قِيلاً؛ فعلى ذلك لا تنفك الألف عن كونها حرف علة، ومدّاً، ولين؛ لسكونها وفتح ما قبلها دائماً، بخلاف أختيها.

والمعتلّ: ما كان أحد أصوله حرف علة، نحو: وجد، وقال، وسعى.

ولكل من الصحيح والمعتل أقسام:

أقسام الصحيح

ينقسم الصحيح إلى سالم، ومضعّف، ومهموز.

١- **السالم:** وهو ما سلمت أصوله من أحرف العلة والهمزة، والتضعيف، كضرب ونصر وقعد وجلس، فإذاً يكون كل سالم صحيحاً. ولا عكس.

٢- **المضعّف:** ويقال له الأصمّ لشدته، ينقسم إلى قسمين:

مضعّف الثلاثيّ ومزيده، ومضعّف الرباعيّ. فمضعّف الثلاثيّ ومزيده: ما كانت عينه ولامه من جنس واحد، نحو فرّ، ومدّ، وامتدّ، واستمدّ، وهو محل نظر الصربي.

ومضعّف الرباعيّ: ما كانت فائوه ولامه الأولى من جنس، وعينه ولامه الثانية من جنس، كزَلَزَل، وَعَسَّعَسَ، وَقَلَّقَلَ.

٣- **المهموز:** ما كان أحد أصوله همزة، نحو أخذ، وسأل، وقرأ.

أقسام المعتلّ

ينقسم المعتلّ إلى مثال، وأجوف، وناقص، ولفيف.

١- المثال: هو ما اعتلت فاؤه، نحو وَعَدَ وَيَسَّرَ، وسُمِّيَ بذلك لأنه يماثل الصحيح في عدم إعلال ماضيه.

٢- الأجوف: ما اعتلت عينه، نحو قال وباع. وسُمِّيَ بذلك لخلوّ جوفه؛ أي وسطه من الحرف الصحيح. ويسمى أيضاً ذا الثلاثة؛ لأنه عند إسناده لتاء الفاعل، يصير معها على ثلاثة أحرفٍ، كقُلْتُ وبعث، في قال وباع.

٣- الناقص: ما اعتلّت لامه، نحو غزا ورمي. وسُمِّيَ بذلك لنقصانه، بحذف آخره في بعض التصاريف، كغَزَتْ وَرَمَت. ويسمى أيضاً ذا الأربعة؛ لأنه عند إسناده لتاء الفاعل يصير معها على أربعة أحرف، نحو غَزَرْتُ وَرَمَيْتُ.

٤- اللفيف، وهو قسمان:

(أ) / مَفْرُوق: وهو ما اعتلت فاؤه ولامه، نحو وفي ووقى. وسُمِّيَ بذلك لكون الحرف الصحيح فارقاً بين حرفي العلة.

(ب) / مَقْرُون: وهو ما اعتلت عينه ولامه، نحو طَوَى وَرَوَى. وسُمِّيَ بذلك لاقتران حرفي العلة بعضهما ببعض.

وهذه التقاسيم التي جرت في الفعل، تجرى أيضاً في الاسم، نحو شمس، ووجه، ويؤمن، وقول، وسيف، ودلو، وظبي، ووحي، وجوّ، وحى، وأمر، وبئر، ونبأ، وجدّ، وبلبل.

تقسيم الفعل إلى مجرد ومزيد

ينقسم الفعل إلى: مجرد ومزيد.

فالمجرد: ما كانت جميع حروفه أصلية، لا يسقط حرف منها في تصاريف الكلمة بغير علة.

والمزيد: ما زيد فيه حرف أو أكثر على حروفه الأصلية.

والمجرد قسمان: ثلاثي ورباعي.

والمزيد قسمان: مزيد الثلاثي، ومزيد الرباعي.

[المجرد الثلاثي]

أما الثلاثي المجرد: فله باعتبار ماضيه فقط ثلاثة أبواب؛ لأنه دائماً مفتوح الفاء، وعينه إما أن تكون مفتوحة، أو مكسورة، أو مضمومة، نحو: نصرَ وَضَرَبَ وَفَتَحَ، ونحو: كَرُمَ، ونحو: فَرِحَ وَحَسِبَ.

وباعتبار الماضي مع المضارع له ستة أبواب؛ لأن عين المضارع إما مضمومة، أو مفتوحة، أو مكسورة، وثلاثة في ثلاثة بتسعة، يمتنع كسر العين في الماضي مع ضمها في المضارع، ويمتنع ضم العين في الماضي مع كسرها أو فتحها في المضارع ..

فإذن تكون أبواب الثلاثي ستة.

الباب الأول: فَعَلَ يَفْعَلُ :

بفتح العين في الماضي وضمها في المضارع، كَنَصَرَ يَنْصُرُ، وَقَعَدَ يَقْعُدُ وَأَخَذَ يَأْخُذُ، وَبَرَأَ يَبْرُؤُ، وَقَالَ يَقُولُ، وَغَزَا يَغْزُو، وَمَرَّ يَمُرُّ.

الباب الثاني: فَعَلَ يَفْعِلُ :

بفتح العين في الماضي وكسرها في المضارع، كَضْرَبَ يَضْرِبُ، وَجَلَسَ يَجْلِسُ، وَوَعَدَ يَعِدُ، وَبَاعَ يَبِيعُ، وَرَمَى يَرْمِي، وَوَقَى يَقِي، وَطَوَى يَطْوِي، وَفَرَّ يَفْرُ، وَأَتَى يَأْتِي، وَجَاءَ يَجِي، وَأَبْرَ النَّخْلَ يَأْبِرُهُ، وَهَنَأَ يَهْنِئُ، وَأَوَى يَأْوِي، وَوَأَى يَأْيِي، بمعنى وعد.

الباب الثالث: فَعَلَ يَفْعَلُ :

بالفتح فيهما، كفتح يفتح، وذهب يذهب، وسعى يسعى، ووضع يضع، ويفع يئفع، وهل يوهل، وأله يأله، وسأل يسأل، وقرأ يقرأ.

وكل ما كانت عينه مفتوحة في الماضي والمضارع، فهو حلقى العين أو اللام وليس كل ما كان حلقياً كان مفتوحاً فيهما. وحروف الحلق ستة: الهمة والماء والحاء والحاء والعين والغين.

وما جاء من هذا الباب بدون حرف حلقى فشاذ، كأبى يأبى، وهلك يهلك، في إحدى لغتيه، أو من تداخل اللغات، كركن يركن، وقلى يقلى: غير فصيح. وبقي يبقى: لغة طيبي، والأصل كسر العين في الماضي، ولكنهم قلبوه فتحة تخفيفاً، وهذا قياس عندهم.

الباب الرابع: فَعَلَ يَفْعَلُ :

بكسر العين في الماضي، وفتحها في المضارع، كفرح يفرح، وعلم يعلم، ووجل يوجل، وييس ييس، وخاف يخاف، وهاب يهاب، وغيد يعيد، وعور يعور، ورضي يرضى، وقوى يقوى، ووجي يوجي، وعض يعض وأمن يأمن، وسئم يسأم، وصدى يصدأ.

وبأقي من هذا الباب الأفعال الدالة على الفرح وتوابعه، والامتلاء والخلو، والألوان والعيوب، والخلق الظاهرة، التي تذكر لتحلية الإنسان في الغزل: كفرح وطرب، وبطر وأشير، وغضب وحزن، وكشبع وروى وسكر، وكعطش وظمي، وصدى وهيم، وكحمر وسود، وكعور وعمش وجهر، وكعيد وهيف ولبي.

الباب الخامس: فَعَلَ يَفْعَلُ :

بضم العين فيهما، كشرف يشرّف وحسن يحسّن، ووسم يوسّم، ويمن يئمن، وأسأل يأسل، ولؤم يلؤم، وجرؤ يجرؤ، وسرو يسرو.

ولم يرد من هذا الباب يائي العين إلا لفظه هيؤ: صار ذا هيئة. ولا يائي اللام وهو متصرف إلا نهو، من النهية بمعنى العقل، ولا مضعفاً إلا قليلاً، كشررت مثلث الراء، ولبيت، بضم العين وكسرهما، والمضارع تلب بفتح العين لا غير.

وهذا الباب للأوصاف الخلقية، وهي التي لها مُكث.

ولك أن تحوّل كل فعل ثلاثي إلى هذا الباب، للدلالة على أن معناه صار كالغريزة في صاحبه. وربما استعملت أفعال هذا الباب للتعجب، فتتسلخ عن الحدث.

الباب السادس: فَعِلَ بِفَعِلٍ :

بالكسر فيها، كحَسِبَ يَحْسِبُ، وَنِعِمَ يَنْعِمُ. وهو قليل في الصحيح، كثير في المعتلّ، كما سيأتي .



أوزان الرباعي المجرد وملحقاته

للرباعيّ المجرد وزن واحد، وهو فعلل، كدحرج يدحرج، ودربخ يدربخ. ومنه أفعال نحتها العرب من مركبات، فتحفظ ولا يقاس عليها، كبسمل: إذا قال: بسم الله، وحوقل إذا قال: لا حول ولا قوة إلا بالله، وطلبق إذا قال: أطل الله بقاءك، ودمعز إذا قال: أدام الله عزك، وجعفل إذا قال: جعلني الله فداك.

وملحقاته سبعة:

الأول: فعَلَل، كجلبب؛ أي ألبسه الجلباب.

الثاني: فوعَل، كجوربه؛ أي ألبسه الجورب.

الثالث: فعول، كرهوك في مشيته؛ أي أسرع.

الرابع: فيعل، كبيطر؛ أي أصلح الدواب.

الخامس: فعيل، كشريف الزرع. قطع شريافه.

السادس: فعلى، كسلقى: إذا استلقى على ظهره.

السابع: فعنل، كقلنسه: ألبسه القلنسوة.

والإلحاق: أن تزيد في البناء زيادة، لتلحقه بآخر أكثر منه، فيتصرف تصرفه.



أوزان الثلاثي المزيد فيه

الفعل الثلاثي المزيد فيه ثلاثة أقسام؛ ما زيد فيه حرف واحد، وما زيد فيه حرفان، وما زيد فيه ثلاثة أحرف. فغاية ما يبلغ الفعل بالزيادة ستة، بخلاف الاسم، فإنه يبلغ بالزيادة سبعة؛ لِثقل الفعل، وخِفة الاسم، كما سيأتي.

فألفي زيد فيه حرف واحد، يأتي على ثلاثة أوزان:

الأول: أفعل: كأكرم وأولى، وأعطى، وأقام، وآتى، وآمن، وأقر.

الثاني: فاعل: كقاتل، وآخذ، ووالى.

الثالث: فَعَل: بالتضعيف، كفرّح، وزكّى، وولّى، وبرأ.

والذي زيد فيه حرفان يأتي على خمسة أوزان:

الأول: انفعَل، كانكسر، وانشق، وانقاد، وانحى.

الثاني: افتعل، كاجتمع، واشتق، واختار، وادّعى، واتصل، واتقى، واصطبر،

واضطرب.

الثالث: أفعل كاحمرّ، واصفرّ، واعورّ. وهذا الوزن يكون غالباً في الألوان

والعيوب، وندر في غيرهما، نحو: ارفض عرقاً، واخضلّ الروض، ومنه ارعوى.

الرابع: تفعل، كتعلم وتزكى، ومنه اذكر واطهر.

الخامس: تفاعل كتباعَد وتشاوَر، ومنه تبارك وتعالى، وكذا أثاقل، وادّارك.

والذي زيد فيه ثلاثة أحرف يأتي على أربعة أوزان:

الأول: استفعل، كاستخرج، واستقام.

الثاني: أفوعَل، كاغدون الشعر: إذا طال، واعشوشب المكان: إذا كثر عُشبه.

الثالث: أفعال كاحمارّ واشهاب: قويت حمرته وشهته.

الرابع: أفعول كاجلود: إذا أسرع، واعلوط: أي تعلق بعنق البعير فركبه.

أوزان الرباعيّ المزيّد فيه وملحقاته

ينقسم الرباعيّ المزيّد فيه إلى قسمين: ما زيد فيه حرف واحد، وما زيد فيه حرفان، فالذي زيد فيه حرف واحد ووزن واحد، وهو تَفَعَّلَ كندحرج.

والذي زيد فيه حرفان وزنان:

الأول: افعلَّلَ كاحرنجم.

الثاني: افعلَّلَ كاقشعرّ، واطمأنّ.

والملحق بما زيد فيه حرف واحد يأتي على ستة أوزان:

الأول: تفعَّلَلْ، كتجَلَبَبَ.

الثاني: تفعوَلْ، كترهوكَ.

الثالث: تُفَيَّعَلْ، كتشيطنَ.

الرابع: تَفَوَّعَلْ، كتجوزبَ.

الخامس: تَمَفَّعَلْ، كتمسكنَ.

السادس: تَفَعَّلَى، كتسلقى.

والملحق بما زيد فيه حرفان، وزنان:

الأول: افعلَّلَلْ، كاقعنسَسَ.

والثاني: افعلَّلَى، كاستلقى.

والفرق بن وزنيّ احرنجم واقعنسَسَ، أن اقعنسَسَ إحدى لاميه زائدة للإلحاق،

بخلاف احرنجم، فإنهما فيه أصليتان.

فصل في معاني صيغ الزوائد

1- أفعال:

تأتي لعدّة معان:

الأول: التّعدية، وهي تصيير الفاعل بالهمزة مفعولاً، كأقمت زيداً، وأقعدته وأقرأته. الأصل: قام زيد وقعد وقراء، فلما دخلت عليه الهمزة صار زيد مُقَاماً مُقْعَداً مُقْرَآءً، فإذا كان الفعل لازماً صار بها متعدياً لواحد، وإذا كان متعدياً لواحد صار بها متعدياً لاثنين، وإذا كان متعدياً لاثنين، صار بها متعدياً لثلاثة. ولم يُوجد في اللغة ما هو متعدّ لاثنين، وصار بالهمزة متعدياً لثلاثة، إلاّ رأى وَعَلِمَ، كَرَأَى وَعَلِمَ زيدٌ بكرًا قائماً، تقول:

أرَيْتُ أو أعلمتُ زيدًا بكرًا قائمًا.

الثاني: صيرورة شيءٍ ذا شيء: كألبن الرجلُ وأتمرّ وأفلس: صار ذا لبنٍ وتمرٍ وفلوس.

الثالث: الدخول في شيء: مكانًا كان أو زمانًا، كأشأم وأعرق وأصبح وأمسى، أي دخل في الشأم، والعراق، والصبح، والمساء.

الرابع: السلب والإزالة: كأفديتُ عينَ فلان، وأعجمتُ الكتاب: أي أزلتُ القَدَى عن عينه، وأزلتُ عجمَةَ الكتاب بنقطه.

الخامس: مصادفة الشيء على صفة: كأحمدتُ زيدًا: وأكرمته، وأبخلته: أي صادفته محمودًا، أو كريمًا أو بخيلًا.

السادس: الاستحقاق، كأحصَدَ الزرع، وأزوّجتُ هند؛ أي استحق الزرع الحصاد، وهند الزّواج.

السابع: التعريض، كأرهنّت المتاع وأبعثته؛ أي عرضته للرهن والبيع.

الثامن: أن يكون بمعنى استفعل، كأعظمته؛ أي استعظمته.

التاسع: أن يكون مطاوعًا لفعلٍ بالتشديد، نحو: فطّرتَه فأفطر. وبشّرتَه فأبشر.

العاشر: التمكنين، كأحفرته النهر؛ أي مكنته من حفره.

وربما جاء المهموز كاصله: كسرى وأسرى، أو أعنى عن أصله لعدم وروده، كأفلق: أي فاز. وندر مجئ الفعل متعدياً بلا همزة، ولازمًا بها، كَنَسَلْتُ ريش الطائر، وأنسل الريش، وعرضتُ الشيء: أظهرته، وأعرض الشيء: ظهر، وكَبَيْتُ زيدًا على وجهه، وأكبُّ زيد على وجهه، وقَشَعَتِ الرياحُ السحاب، وأقشعَ السحابُ، قال الشاعر:

* كما أْبْرَقَتْ قَوْمًا عِطَاشًا غَمَامَةً * فلما رأوها أَقْشَعَتْ وَتَجَلَّتْ *

٣- فاعل:

يكثر استعماله في معنيين:

أحدهما: التشارك بين اثنين فأكثر، وهو أن يفعل أحدهما بصاحبه فعلاً، فيقابلة الآخر بمثله، وحينئذ فيُنسَب للبادئ نسبة الفاعلية، وللمقابل نسبة المفعولية. فإذا كان أصل الفعل لازماً صار بهذه الصيغة متعدياً، نحو ماشيته والأصل: مَشَيْتَ ومشى.

وفي هذه الصيغة معنى المغالبة، ويُدَلُّ على غلبة أحدهما، بصيغة فعل من باب نصر، ما لم يكن واوياً الفاء، أو يائي العين أو اللام، فإنه يُدَلُّ على الغلبة من باب ضرب كما تقدم، ومتى كان "فعل" للدلالة على الغلبة كان متعدياً، وإن كان أصله لازماً، وكان من باب نصر أو ضرب على ما تقدم من أي باب كان.

وثانيهما: الموالاة، فيكون بمعنى أفعال المتعدى، كـ"واليت" الصوم وتابعته، بمعنى أوليت، وأتبعته بعضه بعضاً.

وربما كان بمعنى فعل المضعف للتكثير، كضاعفت الشيء وضعفته.

وبمعنى فعل، كدافع ودفع، وسافر وسفر.

وربما كانت المفاعلة بتنزيل غير الفعل مترلته، كـ{يُخَادِعُونَ اللَّهَ}، جعلت معاملتهم لله بما انطوت عليه نفوسهم من إخفاء الكفر، وإظهار الإسلام، ومجازاته لهم، مخادعة.

٣- فَعَلَ :

يكثر استعمالها في ثمانية معانٍ، تُشارك أَفْعَلَ في اثنين منها، وهما:

(١)- التعدية، كقَوِّمْتُ زيدا وقَعَّدتُه، (٢)- والإزالة، كجَرَّبْتُ البعيرَ وقَشَّرْتُ الفاكهة، أي أزلت جَرَبه، وأزلت قشره.

وتنفرد بستة :

أولها: التكاثر في الفعل، كجَوَّلَ، وطَوَّفَ: أكثر الجولان والطوفان، أو في المفعول، كـ {غَلَّقَتِ الأبوابَ}، أو في الفاعل، كمَوَّتَتِ الإبلُ وبرَّكَتْ.

وثانيها: صيرورة شيء شبه شيء، كقَوَّسَ زيدٌ، وحَجَّرَ الطينَ؛ أي صار شبه القوس في الانحناء والحجر في الجمود.

وثالثها: نسبة الشيء إلى أصل الفعل، كفسَّطتَ زيدًا، أو كفرَّته: نسبته إلى الفسق، أو الكفر.

ورابعها: التوجُّه إلى الشيء، كشرَّقتُ، أو غربَّبت: توجهت إلى الشرق، أو الغرب.

وخامسها: اختصار حكاية الشيء، كهلَّلَ وسبَّحَ ولَبَّى وأَمَّنَ: إذا قال لا إله إلا الله، وسبحان الله، ولَبَّيك، وآمين.

وسادسها: قبول الشيء، كَشَفَعْتُ زيدًا: قبلت شفاعته.

وربما ورد بمعنى أصله، أو بمعنى تفعل، كولىً وتولَّى وفكَّرَ وتفكَّرَ. وربما أغنى عن أصله لعدم وروده، كعَيَّرَه إذا عابه، وعجَّزَت المرأة: بلغت السن العالية.

٤- انْفَعَلَ :

يأتي لمعنى واحد، وهو المطاوعة، ولهذا لا يكون إلا لازماً، ولا يكون إلا في الأفعال العلاجية. ويأتي لمطاوعة الثلاثي كثيراً، كقطعته فانقطع، وكسرتَه فانكسر؛ ومطاوعة غيره قليلاً، كأطلقته فانطلق، وعدلته - بالتضعيف - فانعدل، ولكونه مختصاً بالعلاجيات، لا يقال: علَّمته فانعلم، ولا فهَّمته فانفهم... والمطاوعة: هي قبول تأثير الغير.

٥- افعل :

اشتھر فی ستة معانٍ :

أحدها: الاتخاذ، كاختتم زيد، واختدم: اتخذ له خاتماً، وخادماً.

وثانيهما: الاجتهاد والطلب، كاكسب، واكتب، أي اجتهد وطلب الكسب

والكتابة.

وثالثها: التشارك، كاختصم زيد وعمرو: اختلفا.

ورابعها: الإظهار، كاعتذر واعتظم، أي أظهر العذر، والعظمة.

وخامسها: المبالغة في معنى الفعل، كاقترد وارتدّ، أي بالغ في القدرة والردّة.

وسادسها: مطاوعة الثلاثي كثيراً، كعدّله فاعتدل، وجمّعه فاجتمع.

وربما أتى مطاوعاً للمضعف ومهموز الثلاثي، كقربته فاقترب، وأنصفته فانتصف. وقد

يجيء بمعنى أصله، لعدم وروده، كارتجل الخطبة، واشتمل الثوب.

٦- افعل :

يأتي غالباً المعنى واحد، وهو قوة اللون أو العيب، ولا يكون إلا لازماً، كاحمرّ

وابيضّ واعورّ واعمشّ: قويت حمرة وبياضه وعورّه وعمشّه.

٧- تفعل :

تأتي الخمسة معانٍ :

أولها: مطاوعة فعل مضعف العين، كنبّهته فتنبه، وكسّرتّه فتكسّر.

وثانيها: الاتخاذ، كتوسّد ثوبه: اتخذه وسادة.

وثالثها: التكلف، كتصبّر وتحمّل: تكلف الصبر والحلم.

ورابعها: التجنّب، كتحرّج وتهجّد: تجنّب الحرّج والهجود، أي النوم.

وخامسها: التدرّيج، كتجرّعت الماء، وتحفّظت العلم؛ أي شربت الماء جرعة بعد أخرى، وحفظت العلم مسألة بعد أخرى. وربما أغنت هذه الصيغة عن الثلاثي، لعدم وروده، كتكلّم وتصدّى.

٨- تفاعل:

اشتهرت في أربعة معان:

أولها: التشريك بين اثنين فأكثر، فيكون كل منهما فاعلاً في اللفظ مفعولاً في المعنى، بخلاف فاعل المتقدم، ولذلك إذا كان فاعل المتقدم متعدياً لاثنين، صار بهذه الصيغة متعدياً لواحد، كجاذب زيد عمراً ثوباً، وتجاذب زيد وعمرو ثوباً. وإذا كان متعدياً لواحد صار بها لازماً، كخاصم زيد عمراً وخاصم زيد وعمرو.

وثانيها: التظاهر بالفعل دون حقيقته، كتناوَمَ وتغافل وتعامى؛ أي أظهر النوم والغفلة والعمى، وهي منتفية عنه، وقال الشاعر:

* ليس العبيُّ بسيدٍ في قومِهِ * لكنّ سيّدَ قومِهِ المتغابِي *

وقال الحريري:

* ولما تعامى الدهرُ وهو أبو الورى * عن الرُّشدِ في أنحائه ومقاصده *

* تعاميتُ حتى قيلَ إني أخو عمي * ولا غرّو أن يحذو الفتى حذو والده *

وثالثها: حصول الشيء تدريجاً، كتزايد النيل، وتواردت الإبل؛ أي حصلت الزيادة والورود بالتدرّيج شيئاً فشيئاً.

ورابعها: مطاوعة فاعل، كباعدته فتباعد.

٩- استنفل:

كثر استعمالها في ستة معان:

أحدها: الطلب حقيقة كاستغفرت الله: أي طلبت مغفرته، أو مجازاً كاستخرجت الذهب من المعدن، سُميت الممارسة في إخراجه، والاجتهاد في الحصول عليه طلباً، حيث لا يمكن الطلب الحقيقي.

وثانيها: الصَّيْرُوةُ حقيقة، كاستحجر الطين، واستحصن المهر: أي صار حَجْرًا وَحِصَانًا، أو مجازًا كما في المثل: "إِنَّ الْبُعَاثَ بِأَرْضِنَا يَسْتَنْسِرُ". أي يصير كالنَّسْرِ في القوة. والْبُعَاثُ: طائر ضعيف الطيران، ومعناه: إن الضعيف بأرضنا يصير قويا، لاستعانتة بنا.

وثالثها: اعتقاد صفة الشيء، كاستحسنْتُ كذا واستصوبته، أي اعتقدت حسنه وصوابه.

ورابعها: اختصار حكاية الشيء كاسترجع، إذا قال: {إنا لله وإنا إليه راجعون}. وخامسها: القوة، كاستهتَرَ واستكبر: أي قوى هتَرَهُ وكبره. وسادسها: المصادفة، كاستكرمت زيدا أو استبخلته: أي صادفته كريماً أو بخيلاً. وربما كان بمعنى أفعَلَ، كأجاب واستجاب، ولطاوعته كأحكمته فاستحكم، وأقمته فاستقام.

ثم إن باقي الصيغ تدل على قوة المعنى زيادةً عن أصله، فمثلاً اعشَوْشَبَ المكان يدل على زيادة عُشْبِهِ أكثر من عَشَبٍ، واخشوشَنَ يدل على قوة الخشونة أكثر من خَشْنٍ، واحمارَّ يدل على قوة اللون، أكثر من حَمِرٍ واحمرَّ، وهكذا.



التقسيم الرابع للفعل: بحسب الجمود والتصريف

ينقسم الفعل إلى جامد ومتصرف:

فالجامد: ما لازم صورةً واحدة، وهو إما أن يكون ملازمًا للمضى كليس من أخوات كان، وكرب من فعال المقاربة، وعَسَى وَحَرَى واخلولق من أفعال الرجاء، وأنشأ وطفق، وأخذ وجعل وعَلِقَ، من أفعال الشروع، وَنِعَمَ وَحَبَّأَ في المدح، وبئس وساء في الذم، وخلا وعدا وحاشا في الاستثناء، على خلاف في بعضها، وإما أن يكون ملازمًا للأمرية، كهب وتعلم، ولا ثالث لهما.

والمتصرف: مالا يُلازم صورةً واحدة، وهو إما أن يكون تامَّ التصريف، وهو يأتي منه الماضي والمضارع والأمر، كنصر ودحرج، أو ناقصه وهو ما يأتي منه الماضي والمضارع فقط، كزال يزال، وبرح يبرح، وفتى يفتأ، وانفك ينفك، وكاد يكاد، وأوشك يُوشك.



التقسيم الخامس للفعل: من حيث التعدي واللزوم

ينقسم الفعل إلى متعدّد، ويسمى مُتجاوزاً، وإلى لازم ويسمى قاصراً. فالتعدي عند الإطلاق: ما يُجاوز الفاعل إلى المفعول به بنفسه، نحو حفظ محمد الدرس. وعلامته أن تتصل به هاء تعود على غير المصدر، نحو زيد ضربه عمرو، وأن يصاغ منه اسم مفعول تامّ؛ أي غير مقترن بحرف جرّ أو ظرف، نحو: مضروب.

وهو على ثلاثة أقسام:

ما يتعدى إلى مفعول واحد: وهو كثير، نحو: حفظ محمد الدرس، وفهم المسألة. وما يتعدى إلى مفعولين: إما أن يكون أصلهما المبتدأ والخبر، وهو ظنّ وأخواتها، وإما لا، وهو أعطى وأخواتها.

وما يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل: وهو باب أعلم وأرى.

واللازم: ما لم يجاوز الفاعل إلى المفعول به، كقعد محمد، وخرج على.

وأسباب تعدي الفعل اللازم أصالة ثمانية:

الأول: الهمزة كأكرم زيداً عمراً.

الثاني: التضعيف كفَرَّحت زيدا.

الثالث: زيادة ألف المفاعلة، نحو: جالس زيد العلماء، وقد تقدمت.

الرابع: زيادة حرف الجرّ، نحو: ذهبتِ بعلَى.

الخامس: زيادة الهمزة والسين والتاء، نحو: استخرج زيد المال.

السادس: التّضمين النحوي، وهو أن تُشرب كلمة لازمة معنى كلمة متعدية، لتتعدى تعديتها، نحو {وَلَا تَعَزِّمُوا عُقْدَةَ النَّكَاحِ حَتَّى يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجَلَهُ} ضُمِّنَ تعزّموا معنى تنوّوا، فعُدِّيَ تعديته.

السابع: حذف حرف الجرّ توسعاً، كقوله:

*ثَمْرُونَ الدِّيَارِ وَلَمْ تَعُوجُوا
كَلَامُكُمْ عَلَيَّ إِذَنْ حَرَامٌ*

ويطرد حذفه مع أن وأن، نحو قوله تعالى: {شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ}،
{أَوْعَجِبْتُمْ أَنْ جَاءَكُمْ ذِكْرٌ مِنْ رَبِّكُمْ}.

الثامن: تحويل اللازم إلى باب نصر لقصد المغالبة، نحو: قاعدته فقعدته فأنا أقعده،
كما تقدم.

والحق أن تعدية الفعل سماعية، فما سمعت تعديته بحرف لا يجوز تعديته بغيره، وما
لم تسمع تعديته لا يجوز أن يُعدى بهذه الأسباب. وبعضهم جعل زيادة الهمزة في الثلاثي
اللازم لقصد تعديته قياساً مطرداً، كما تقدم.

وأسباب لزوم الفعل المتعدى أصالة خمسة:

الأول: التضمين، وهو أن تُشربَ كلمةً متعدية معنى كلمة لازمة، لتصير مثلها،
كقوله تعالى: {فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ} ضمن يخالف معنى يخرج، فصار لازماً
مثله.

الثاني: تحويل الفعل المتعدى إلى فعل بضم العين، لقصد التعجب والمبالغة، نحو: ضرب
زيد؛ أي ما أضربه!

الثالث: صيرورته مطاوعاً، ككسرته فانكسر، كما تقدم.

الرابع: ضعف العامل بتأخيره، كقوله تعالى: {إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ}.

الخامس: الضرورة، كقوله:

تَبَلَّتْ فُوَادِكُ فِي الْمَنَامِ حَرِيدَةً تَسْقَى الضَّجِيعَ بِبَارِدٍ بَسَامٌ

أي تَسْقِيهِ رَيْقًا بَارِدًا.



التقسيم السابع للفعل: من حيث كونه مؤكداً أو غير مؤكداً

ينقسم الفعل إلى مؤكّد، وغير مؤكّد.

فالمؤكّد: ما لحقته نون التوكيد. ثقيلة كانت أو خفيفة، نحو: {لَيْسَجَنَّ وَلَيَكُونَنَّ} من الصّاعِرينَ.

وغير المؤكّد: ما لم تلحقه، نحو: يُسَجَّنُ، ويكون.

نالماضي: لا يؤكّد مطلقاً، وأما قوله:

دَامَنَّ سَعْدُكَ لَوْ رَحِمْتَ مُتَيْمًا لَوْلَاكَ لَمْ يَكُ لِلصَّبَابَةِ جَانِحًا

فضرورة شاذة، سهّلها ما في الفعل من معنى الطلب، فعومل معاملة الأمر.

كما شذت توكيد الاسم في قول رؤبة بن العجاج:

{أَقَائِلَنَّ أَحْضِرُوا الشُّهُودَا}

والأمر: يجوز توكيده مطلقاً، نحو: اكْتُبَنَّ واجْتَهِدَنَّ.

وأما المضارع فله ستة حالات:

الأولى: أن يكون توكيده واجباً. الثانية: أن يكون قريباً من الواجب. الثالثة: أن يكون كثيراً. الرابعة: أن يكون قليلاً. الخامسة: أن يكون أقلّ. السادسة: أن يكون ممتنعاً.

١- فيجب تأكيده إذا كان مُثَبِّتًا، مستقبلاً، في جواب قسم، غير مفصول من لامه بفصل، نحو: {وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ}. وحينئذٍ يجب توكيده باللام والنون عند البصريين، وخلّوه من أحدهما شاذ أو ضرورة.

٢- ويكون قريباً من الواجب إذا كان شرطاً لإِنِ المؤكّدة بما الزائدة، نحو: {وَأَمَّا تَخَافَنَّ مِنْ قَوْمٍ خِيَانَةٌ}، {فَأَمَّا نَذْهَبَنَّ بِكَ}، {فَأَمَّا تَرَيْنَنَّ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا فَقُولِي إِنِّي نَذَرْتُ لِلرَّحْمَنِ صَوْمًا}.

وَمِنْ تَرَكْ توكيده قوله:

يا صَاحِ إِمَّا تَجِدْنِي غَيْرَ ذِي جِدَّةٍ فَمَا التَّخَلِّي عَنِ الخَلَانِ مِنْ شَيْبِي

وهو قليل في النثر، وقيل يختص بالضرورة.

٣- ويكون كثيراً إذا وقع بعد أداة طلب: أمر، أو نهى، أو دُعاء، أو عرض، أو

تمن، أو استفهام، نحو: لَيَقومَن زيد، وقوله تعالى:

{وَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ غَافِلًا عَمَّا يَعْمَلُ الظَّالِمُونَ}، وقول خِرْنَقِ بنت هَفَّان:

*لَا يَبْعَدُن قَوْمِي الَّذِينَ هُمْ * سُمُّ الْعُدَاةِ وَأَفَّةُ الْجُزْرِ*

وقول الشاعر:

هَلَّا تَمُنُّنْ بوعَدٍ غيرِ مُخْلِفةٍ كما عهدتُك في أيامِ ذِي سَلَمِ

وقوله:

فَلَيْتَكَ يَوْمَ المُلْتَقَى تَرِينَنِي لِكَيْ تُعَلِّمِي أَنِّي امْرُؤُ بَكِ هَائِمِ

وقوله:

أَفْبَعَدَ كِنْدَةَ تَمْدَحَنَ قَبِيلًا

٤- ويكون قليلاً إذا كان بعد لا النافية، أو ما الزائدة، التي لم تُسبق بإن الشرطية،

كقوله تعالى: {وَأَتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً}. وإنما أُكِّد مع النافي، لأنه

يشبه أداة النهي صورةً، وقوله:

إِذَا مَاتَ مِنْهُمُ سَيِّدٌ سَرَقَ ابْنُهُ وَمِنْ عِضَّةٍ مَا يَنْبُتَنَ شَكِيرُهَا

وكقول حاتم:

قَلِيلًا بِهِ مَا يَحْمَدُكَ وَارِثٌ إِذَا نَالَ مِمَّا كُنْتَ تَجْمَعُ مَعْنَمَا

وما زائدة في الجميع، وشَمَل الواقعة بعد "رُبَّ" كقول جَدِيمَةَ الأبرش:

رُبَّمَا أَوْفَيْتُ فِي عِلْمٍ تَرَفَعَنَ ثَوْبِي شِمَالَاتٍ

وبعضهم منعها بعدها، لمضى الفعل بعد رُبَّ معنًى، وخصه بعضهم بالضرورة.

٥- ويكون أقل إذا كان بعد "لَمْ" وبعد أداة جزاء غير "إِذَا"، شرطاً كان

المؤكد أو جزاء، كقوله في وصف جَبَل:

يَحْسِبُهُ الْجَاهِلُ مَا لَمْ يَعْلَمَا شيخاً عَلَى كُرْسِيِّهِ مُعَمَّمًا

أي يعلمن ...

وكقوله:

مَنْ تَثَقَّفَنَ مِنْهُمْ فَلَيْسَ بِأَبٍ أبداً وَقَتْلُ بَنِي قُتَيْبَةَ شَافِي

وقوله:

وَمَهْمَا تَشَأْ مِنْهُ فِرَارُهُ تُمْنَعَا

أي تمنعن.

٦- ويكون ممتنعاً إذا انتفت شروط الواجب، ولم يكن مما سبق، بأن كان في جواب قسم منفي، ولو كان النافي مقدرًا، نحو: "تالله لا يذهب العرف بين الله والناس"، ونحو قوله تعالى: {تالله تفتأ تذكر يوسف} أي لا تفتأ. أو كان حالاً: كقراءة ابن كثير:

{لَأَقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ}. وقول الشاعر:

يَمِينًا لَأَبْغِضُ كُلَّ امْرِئٍ يزخرفُ قولاً ولا يفعلُ

أو كان مفصلاً من اللام، نحو: {وَلَيْنَ مِثْمَ أَوْ قُتِلْتُمْ لِإِلَى اللَّهِ تُحْشَرُونَ}، ونحو:

{وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى}.



في حكم الأفعال عند إسنادها إلى الضمائر ونحوها

١- حكم الصحيح السالم: أنه لا يدخله تغيير عند اتصال الضمائر ونحوها به، نحو كتبتُ، وكتبُوا، وكتبتُ.

٢- وحكم المهموز: كحكم السالم، إلا أن الأمر من أخذَ وأكلَ، تحذف همزته مطلقاً، نحو نَحَدُ وكُلُّ، ومن أمر وسأل في الابتداء، نحو مُرُوا بالمعروف، وأنهُوا عن المنكر، ونحو {سَلْ بَنِي إِسْرَائِيلَ}. ويجوز الحذف وعدمه إذا سبقا بشيء، نحو قلت له: مُرْ، أو اؤْمُرْ، وقلت له: سلْ، أو اسأل.

وكذا تحذف همزة رأي، أي عين الفعل من المضارع والأمر، كيرى وره، الأصل: يرأي، نُقلت حركة الهمزة إلى ما قبلها، ثم حذفت لالتقائها ساكنة مع ما بعدها، والأمر محمول على المضارع.

وتحذف همزة أرى، أي عينه أيضاً في جميع تصاريفه، نحو أرى ويرى وأره. وإذا اجتمعت همزتان في أول الكلمة وسكنت ثانيتهما، أبدلت مدا من جنس حركة ما قبلها، كما سيأتي.

٣- حكم المضعف الثلاثي ومزيده: يجب في ماضيه الإدغام، نحو: مدّ واستمدّ، ومدّوا واستمدوا، ما لم يتصل به ضمير رفع متحرك، فيجب الفك، نحو مددّت، والنسوة مددّن، واستمددت، والنسوة استمددن.

ويجب في مضارعه الإدغام أيضاً، نحو يرّد ويستردّ، ويردّون ويستردون، ما لم يكن مجزوماً بالسكون، فيجوز الأمران، نحو: لم يرّد ولم يرُدّد، ولم يستردّ ولم يستردّد، وما لم تتصل به نون النسوة، فيجب الفك، نحو: يرُدّدن ويستردّدن. بخلاف ما إذا كان مجزوماً بغير السكون، فإنه كغير المجزوم، تقول: لم يرُدّوا، ولم يستردّوا.

والأمر كالمضارع المجزوم في جميع ذلك نحو رُدّ يا زيد وارُدّد، واستردّد واستردّدن، وارُدّدن واستردّدن يا نسوة، وردّوا واستردّوا.

٤ - حكم المثال: قد تقدم أنه إما يائيّ الفاء، أو واوئها.

فاليائيّ: لا يُحذف منه في المضارع شيء، إلا في لفظين حكاهما سيبويه، وهما يَسِرَ البعيرُ يَسِرُ، كوعَدَ يَعِدُ، من اليَسِرَ كالضَّرَب: أي اللين والانقياد، وَيَسِرَ يَسِرُ في لغة. والواوئ: تحذف فاؤه من المضارع، إذا كان على وزن "يفعل" بكسر العين وكذا من الأمر؛ لأنه فرعه، نحو وَعَدَ يَعِدُ، وَوَزَنَ يَزِنُ زِنًا. وأما إذا كان يائيًا كَيَنَعُ يَنَعُ، أو كان واوئًا، وكان مضارعه على وزن يفعل بضم العين، نحو وَجَهُ يَوْجُهُ، أو على وزن يفعل بفتحها نحو وَجَلَ يَوْجَلُ، فلا يُحذف منه شيء. وسمع: يا جَلَّ وَيَجَلُّ. وشذذ: يَدَعُ، وَيَزَعُ، وَيَذَرُ، وَيَضَعُ، وَيَقَعُ، وَيَلْعُ، وَيَلْغُ، وَيَهَبُ، بفتح عينها، وقيل لا شذوذ، إذ أصلها على وزن يفعل بكسر العين، وإنما فتحت لمناسبة حرف الحلق، وَحَمَلَ يَذَرُ على يَدَعُ. أما الحذف في يَطَأُ وَيَسَعُ فشاذّ اتفاقًا، إذ ماضيهما مكسور العين، والقياس في عين مضارعه الفتح.

وأما مصدر نحو وَعَدَ وَوَزَنَ، فيجوز فيه الحذف وعدمه، فتقول: وعد يعد عِدَّةً وَوَعَدًا، وَوَزَنَ يَزِنُ زِنَةً وَوَزَنًا، وإذا حذف الواو من المصدر عَوَّضت عنها تاء في آخره، كما رأيت، وقد تحذف شذوذًا، كقوله:

إن الخليطَ أجدُّوا البينَ فانجرَّدوا وأخلفوك عِدَّ الأمرِ الذي وَعَدُوا*

وشذ حذفُ الفاء في نحو رِقَّة: للفضة، وَحِشَّةٌ بالمهملة للأرضِ الموحِشة، وَجِهَةٌ للمكان المتجِّه إليه، لانتفاء المصدرية عنها.

٥ - حكم الأجوف: إن أُعِلَّت عينه، وتحركت لامه، ثبتت العين. وإن سكنت بالجزم، نحو: لم يقل، أو بالبناء في الأمر، نحو: قُلْ، أو لاتصاله بضمير رفع متحرك في الماضي، حُذفت عينه، وذلك في الماضي، بعد تحويل فَعَلَّ بفتح العين إلى فَعُلَّ بضمها إن كان أصل العين واوًا كقال، وإلى فَعِلَّ بالكسر إن كان أصلها ياء كباع، وتنقل حركة العين إلى الفاء فيهما، لتكون حركة الفاء دالة على أن العين واو في الأوَّل، وياء في الثاني، تقول: قُلْتُ وَبِعْتُ، بالضم في الأوَّل، والكسر في الثاني، بخلاف مضموم العين ومكسورها، كطال وخاف، فلا تحويل فيهما، وإنما تنقل حركة العين إلى الفاء، للدلالة على البنية، تقول: طُلْتُ وَخِفْتُ، بالضم في الأوَّل، والكسر في الثاني.

هذا في المجرد، والمزيد مثله في حذف عينه إن سكنت لامه، وأعلت عينه بالقلب، كأقمت واستقمت، واخترت وانقدت. وإن لم تعلق العين لم تحذف، كقاومت، وقومت. **٦- حكم الناقص:** إذا كان الفعل الناقص ماضيًا، وأسند لواو الجماعة، حذف منه حرف العلة، وبقي فتح ما قبله إن كان المحذوف ألفًا، ويضم إن كان واوًا أو ياء، فتقول في نحو سعى: سَعُوا، وفي سرّو ورّضى: سرّوا ورّضوا.

وإذا أسند لغير الواو من الضمائر البارزة، لم يحذف حرف العلة، بل يبقى على أصله، وتقلب الألف واوًا أو ياء تبعًا لأصلها إن كانت تالفة، فتقول في نحو سرّو: سرّونا. وفي رضى: رضينا، وفي غزا ورمى: غزونا ورّمينا، وغزوا ورّميا. فإن زادت على ثلاثة قلبت ياء مطلقًا، نحو أعطيت واستعطيت. وإذا لحقت تاء التأنيث ما آخره ألف حذف مطلقًا، نحو رمت، وأعطت، واستعطت، بخلاف ما آخره واو أو ياء، فلا يحذف منه شيء. وأما إذا كان مضارعًا، وأسند لواو الجماعة أو ياء المخاطبة، فيحذف حرف العلة، ويفتح ما قبله إن كان المحذوف ألفًا، كما في الماضي، ويؤتى بحركة مجانسة لواو الجماعة، أو ياء المخاطبة، إن كان المحذوف واوًا أو ياء، فتقول في نحو يسعى: الرجال يسعون، وتسعين يا هند، وفي نحو يغزو ويرمى: الرجال يغزون ويرمون، وتغزين وترمين يا هند. وإذا أسند لنون النسوة لم يحذف حرف العلة، بل يبقى على أصله، غير أن الألف تقلب ياء، فتقول في نحو يغزو ويرمى: النساء يغزون ويرمين، وفي نحو يسعى: النساء يسعين. وإذا أسند لألف الاثنين لم يحذف منه شيء أيضًا، وتقلب الألف ياء، نحو الزيدان يغزوان ويرميان ويسعيان.

والأمر كالمضارع المجزوم، فتقول: اغز، وارم، وأسع، واغزوا، وارميا، وأسعيا، واغزوا، وارموا، وأسعوا.

٧- حكم اللفيف: إن كان مفروقًا، فحكم فائه مطلقًا حكم فاء المثال، وحكم لامه حكم لام الناقص، كوقى. تقول: وقى يقى قه، وإن كان مقرونًا: فحكمه حكم الناقص، كطوى يطوى أطو... إلى آخره.

فعلا التعجب

للتعجب صيغتان: ما أفعله، وأفعلُ به، نحو ما أحسنَ الصدق! وأحسنَ به! وهاتان الصيغتان هما المبوبّ لهما في كُتُب العربية، وإن كانت صيغته كثيرة، من ذلك قوله تعالى: {كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنْتُمْ أََمْوَآتًا فَأَحْيَاكُمْ}! وقوله عليه الصلاة والسلام: "سُبْحَانَ اللَّهِ! إِنَّ الْمُؤْمِنَ لَا يَنْجَسُ حَيًّا وَلَا مَيِّتًا!" وقولهم: لله درّه فارسا!.

وقوله: *يا جارتنا ما أنتِ جارة!*^{*}

وأصل أحسنَ بزيد! أحسنَ زيدًا؛ أي صار ذا حُسن، ثم أريد التعجب من حسنه، فَحُوِّلَ إلى صورة صيغة الأمر، وزيدت الباء في الفاعل، لتحسين اللفظ.

وأما ما أفعله! فإن "ما": نكرة تامة، وأفعل: فعل ماضٍ، بدليل لحاق نون الوقاية في نحو: ما أحوجني إلى عفو الله.

الثاني: إذا أردت التفضيل أو التعجب مما لم يستوف الشروط، فأت بصيغة مستوفية لها، واجعل المصدر غير المستوفي تمييزاً لاسم التفضيل، ومعمولاً لفعل التعجب، نحو فلان أشدُّ استخراجاً للفوائد، وما أشدَّ استخراجه، وأشدِّدُ باستخراجيه.

وله ثمانية شروط:

الأول: أن يكون له فِعْلٌ، وشد مما لا فعل له: ما أقمنَ علي؛ أي أحق منه، وألصُّ من شِظاظ، بَنُوهُ من قولهم: هو لِص أي سارق.

الثاني: أن يكون الفعل ثلاثياً، وشد: (ما أخصرَ الطريق)، من "اختصر" المبني للمجهول، ففيه شذوذ آخر كما سيأتي .. الثالث: أن يكون الفعل متصرفاً، فخرج نحو: عَسَى وَلَيْسَ .

الرابع: أن يكون حَدْثُهُ قابلاً للتفاوت: فخرج نحو: مات وفني، فليس له أفعل تفضيل.

الخامس: أن يكون تاماً، فخرجت الأفعال الناقصة؛ لأنها لا تدل على الحدث.

السادس: ألا يكون منفيًا، ولو كان النفي لازمًا. نحو: "ما عاج زيد بالدواء" أي ما انتفع به، لئلا يلتبس المنفي بالمشبت.

والسابع: ألا يكون الوصف منه على أفعل الذي مؤنثه فعلاء، بأن يكون دالًّا على لون، أو عيب، أو حلية؛ لأن الصيغة مشغولة بالوصف عن التفضيل. وأهل الكوفة يصوغونه من الأفعال التي الوصف منها على أفعل مطلقًا، وعليه درج المتنبّي يخاطب الشيب، قال:

أبعد بعدت بياضًا لا بياض له لأنت أسود عيني من الظلم

وقال الرضيّ في شرح الكافية: ينبغي المنع في العيوب والألوان الظاهرة، بخلاف الباطنة، فقد يُصاغ من مصدرها، نحو فلان أبله من فلان، وأرعن وأحمق منه.

والثامن: ألا يكون مبنياً للمجهول ولو صورةً، لئلا يلتبس بالآتي من المبنى للفاعل، وسُمع شدوذًا هو "أزهي من ديك"، و"أشعل من ذات النحيين" وكلامٌ أخصر من غيره، من زهي بمعنى تكبر، وشعل، واختصر، بالبناء للمجهول فيهن، وقيل، إن الأول قد ورد فيه زها يزهو، فإذن لا شدوذ فيه.